



باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت
الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح
محكمة التمييز

الدائرة الجزائية الثانية

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٠١٩/٧/٨ م

برئاسة السيد المستشار/ عبدالله جاسم العبدالله "وكيل المحكمة"
وعضوية السادة المستشارين/ منصور أحمد القاضي ، عطية أحمد عطيه
هاني محمد صبحي ، خالد محمد القضابي
وحضور الأستاذ/ أحمد علي المشد رئيس النيابة
وحضور السيد/ جراح طالب الغنزي أمين سر الجلسة
"صدر الحكم الآتي"

في الطعن بالتمييز المرفوع من:

"ضد"

النيابة العامة.

والمقيد بالجدول برقم ٢٤٤ لسنة ٢٠١٩ جزائي/٢.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن:

بأنه في يوم ٢٠١٧/٩/١٢ في دائرة حماية الأحداث بمحافظة العاصمة:

تابع حكم الطعن بالتمييز رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠١٩ جزائي ٢.

١- هتك عرض المجني عليه بالإكراه وذلك بأن أدخله عنوة إلى إحدى دورات المياه وأشهر في وجهه سكيناً هدد به وتعدى عليه بالضرب وحسر عنه ملابسه في . على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- وجه للمجني عليه في مكان عام وعلى مسمع من آخرين عبارات السب المبينة بالتحقيقات على نحو يخذش شرفه واعتباره.

وطلبت عقابه بالمواد ١/١٩١ ، ٢١ من قانون الجزاء، والمادتين ١/١-٢ ، ٢/١٥ من قانون الأحداث رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧.

ومحكمة جنايات الأحداث قضت حضورياً بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٨:

بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ عما أسند إليه.

استأنف الطاعن هذا الحكم.

ومحكمة استئناف جنائيات الأحداث بالمحكمة الكلية قضت بتاريخ ٤/٢/٢٠١٩:

بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التمييز.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة:

ومن حيث أنه لما كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته المعدلة لا تجيز الطعن بالتمييز في المواد الجزائية أمام محكمة التمييز إلا في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا في مواد الجنايات وفي مواد الجرح التي تصدر من تلك المحكمة بعد التعديل، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٤/٢/٢٠١٩ من محكمة استئناف جنائيات الأحداث بالمحكمة الكلية المشكلة وفق نص المادة ٤٩ الفقرة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الأحداث المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ ، فإن الطعن فيه بطريق التمييز أمام هذه المحكمة يكون غير جائز، ولا يغير من ذلك أن الحكم

تابع حكم الطعن بالتمييز رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠١٩ جزائي ٢.

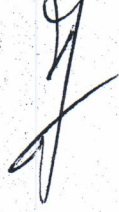
المطعون فيه قد صدر في جناية طالما لم يصدر من محكمة الاستئناف العليا، ولم ينص القانون على جواز الطعن بأحكام محكمة استئناف جنابات الأحداث أمام محكمة التمييز، فإن الطعن بالتمييز على قضاء الحكم أمام هذه المحكمة يكون غير جائز وهو ما يتعين القضاء به.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

بعدم جواز الطعن.

رئيس الجلسة



أمين سر الجلسة

